العمالية العربية[٥٨]. ولا يقدح في صحة هذا الاتجاه، ما يراه البعض من أنه حدثت تطورات هامة في الطبقة العاملة العربية والاقتصاد العربي، من حيث نمو نسبة أصحاب الياقات البيضاء، وتدني نسبة العمال غير المهنيين لصالح العمال المهنيين، أو بروز طبقة وسطى عربية من تجار ومقاولين وسماسرة وأصحاب أعمال، وتراكم رؤوس أموال بين يدي هذه الطبقة. ذلك أن تبلور هذه الحقائق الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، من دون رغبة اسرائيلية في توسيع الفرص المتاحة للقوى الجديدة (عمالية كانت أم غير عمالية)، دعّم اتجاه البحث عن أطر سياسية واقتصادية وكيانية خاصة، تستوعب الطموحات الذاتية للعرب في اسرائيل، وتستجيب للتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي لحقت بهم[٥٩].

وليس أكثر مدعاة للتأمل، في أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية الاسرائيلية على تطور الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، من الجانب المتعلّق بالتعليم. فالتناقض، في هذه الناحية، يبدو صارخاً بين طموحات السياسة التعليمية الاسرائيلية تجاه العرب، وبين النتائج التي تحققت بالفعل. ففي الوقت الذي تطلعت فيه السلطات الى جعل حقل التعليم المجال الاساس لافراغ الفكر والثقافة العربيين من مضمونهما، فانها لم تنجح في زرع قيم جديدة بديلة، حتى لو كانت القيم الصهيونية. إن البديل القيمي الذي تريده السلطات لم يكن واضحاً في يوم من الايام، لأن هذه السلطة لم تسع الى ادماج العرب في كيان الدولة، دولة اليهود. كما لم تعمل على تثبيت منظومة القيم العربية، لشعورها بخطورة هذه الخطوة على هوية الدولة، بزعم أنها ستصبح دولة ثنائية القومية. ولما كانت منظومة القيم العربية ليست بعيدة المنال عن العرب في اسرائيل، وبخاصة منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، فضلاً عن أن العرب في اسرائيل ليسوا بعيدي العهد بهذه القيم عموماً، فان نمو مستوى التعليم العربي ـ بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي جابهته ـ ونمو الجماعة العلمية والنخبة الاكاديمية العربية، بمرور الوقت وبمثابرة كبيرة، أصبح بمثابة مادة متفجرة داخل الكيان الاسرائيلي، على حدّ تعبير أحد الباحثين اليهود[٦٠]، وعاملاً قوياً مضافاً لبلورة الوعي السياسي المناهض للنظام الاسرائيلي الحاكم. والأصل في ذلك يعزى الى ان قضم البنية الاقتصادية للعرب بمصادرة أراضيهم والسيطرة على مواردهم، ما ظهر منها وما بطن، وعدم الاهتمام بتنمية المناطق العربية، جعل العرب ينظرون الى العلم، كطريق حقيقي، وحيد تقريباً، للتحرر من وضعهم المتدني وللارتقاء الذاتي. وتحت وطأة هذا الواقع، نما عدد مَنْ أتمّوا تعليمهم الجامعي، وإن بشق الأنفس، حتى بلغ نحو ١٤ ألفاً في العام ١٩٨٧، بينهم ٣٥٠٠ يحملون درجة الماجستير والدكتوراه، وينضم اليهم كل عام نحو ١٢٠٠ خريج جامعي جديد، وبين هؤلاء، جميعاً، نحو ٢٥ بالمئة من العناصر النسائية[٦١]. ولا شك ان أول ما تبحث عنه نخبة كهذه، هو سوق العمل المناسب والمركز الاجتماعي المناسب، لكن سوق العمل مغلق باستمرار، وذو سقف معيّن لا يمكن تجاوزه بحكم القانون وسياسة التمييز. فمن بين قرابة ٤٩ ألف موظف حكومي في العام ١٩٦١ كان الموظفون العرب ٥٠٠، أي نحو ١ بالمئة تقريباً من مجموع الموظفين، في حين كان السكان العرب يشكلون ١١ بالمئة من مجموع سكان الدولة[٦٢]. وفي العام ١٩٧٨ كان عدد المراكز الحكومية الكبيرة ٢٢٨٧ مركزاً، لم يشغل منها العرب سوى ٣٧ مركزاً، أي بنسبة ١ الى ٦٠ المئة، وكان في الجامعات نحو ستة آلاف مركز أكاديمي كبير لليهود، في مقابل ٢٠ مركزاً مماثلاً للعرب أي بنسبة ١ الى ٣٠٠ بالمئة. وفي العام ١٩٨٥، لوحظ أن ٤٢ بالمئة من المهندسين العرب لا يجدون عملاً في مجال تخصّصهم، وأنه من بين ٩٨٠ منصباً في وزارة المعارف في رتبة مفتش فما فوق، لا يوجد سوى ٣٢ عربياً فقط. وحتى نهاية عقد الثمانينات، لم